الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان بخصوص تمويل مشروع إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة برادس " ج " وضمان القرض بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والشركة التونسية للكهرباء والغاز

(2014 / 67)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 10 / 2014

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* مذكرات
* اتفاقية ضمان

تاريخ انتهاء الأشغال: 19 / 03 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بوننى

نظـــــــر اللجنـــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015

جلسات اللجنة :

يومي 04 و 13 مارس 2015

القرار : الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ إنهـــاء الأشغـــال: 19 مارس 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

المقررة : ألفة السكري الشريف

أوّلا ــ تقديم المشروع:

يهدف مشروع إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة رادس "ج" إلى تطوير القدرات الوطنية في ميدان إنتاج الكهرباء، وتعزيز قدرة الإنتاج للشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد الإسهام في تلبية الطلب المتزايد للطاقة. وستتراوح قدرة الإنتاج لهذه المحطة بين 430 و 500 ميغاوات.

وبغرض تمويل هذا المشروع، أبرمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 17 جويلية 2014 مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي عقد تمويل بقيمة 38.075 مليون يان ياباني أي ما يعادل 600 مليون دينار.

ويحتوي هذا المشروع على الدراسات، التصنيع، النقل على عين المكان، التركيب، إجراء التجارب، تشغيل المعدات الكهروميكانيكية، دراسات الهندسة والأشغال المدنية، إنجاز منشآت للتزويد بالغاز، إنجاز منشآت لمياه التبريد وإنجاز منشآت لتوزيع الكهرباء.

وتقدر الكلفة الجملية لهذا المشروع بـ 762 مليون دينار تونسي تتوزع على النحو التالي:

- إجمالي الصفقة: 616 م.د
- اجمالي المصاريف المختلفة: 56 م.د
- إجمالي المشروع: 672 م.د
- إجمالي كلفة المنشآت والأشغال لمياه التبريد: 5 م.د
- إجمالي كلفة المنشآت والأشغال للتزويد بالغاز: 10 م.د
- إجمالي كلفة المنشآت والأشغال لتوزيع الكهرباء: 75 م.د
- الكلفة الجملية للمشروع: 762 م.د

ويتم تمويل هذا المشروع من طرف الوكالة اليابانية للتعاون الدولي حسب الشروط التالية:

- مبلغ القرض: 38.075 مليون ين ياباني،
- فترة التسديد: 40 سنة بما فيها فترة إمهال بـــ 10 سنوات،
- نسبة الفائدة: 0,6 %،
- عمولة تصرّف: 0,2 % تدفع مرة واحدة،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

ويتوقع إنجاز هذا المشروع خلال مدة 33 شهرا وسيتم إدخال المحطة حيز التشغيل في مرحلة أولى في جوان 2017 بينمـــا تكـــون بدايـــة المرحلـــة الثانيـــة في ماي 2018.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

اجتمعت لجنة الماليـــة والتخطيـــط والتنمية يوم الجمعة 27 فيفري 2015 للنظر في مشروع هذا القانون والذي طلب فيه استعجال النظر. وقد تم الاتفاق على تكوين فريق عمل لمزيد التعمق في دراسته.

واجتمع فريق العمل يوم الأحد 01 مارس 2015، ودرس مشروع هذا القانون على ضوء وثيقة شرح الأسباب ونص تبادل المذكرات بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان واطّلع على اتفاقية الضمان.

ونظرت اللجنة يوم 04 مارس 2015 في حصيلة فريق العمل، وأكد النواب على مدّ اللجنة بكل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمشروع، وطلبوا الاستماع إلى السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، مع مدّ اللجنة مسبقا ببرنامج مفصل لمشروع إنجاز محطة إنتاج الكهرباء برادس "ج" ودراسة جدوى المشروع وجدول القروض التي تحصلت عليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز بضمان الدولة وكذلك تقرير مدقق حول وضعيتها المالية.

واستمعت اللجنة يوم 13 مارس 2015 إلى كل من السيدين وزير الصناعة والطاقة والمناجم والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ووضّح السيد الوزير أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار مخطط وطني تمّت المصادقة عليه، ويتعلق بالفترة 2008 ــ 2016. وهذا المخطط يقتضي 2180 ميغاوات باعتبار أن الزيادة في الاستهلاك تمثل 5 و 6 % سنويا وتصل إلى 11 % في الصيف، وهو من العناصر الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الحاجيات.

ولمجابهة الطلبات المتزايدة، أفاد أنه يتم تركيز طاقة إنتاج إضافية كل سنة بين 200 و300 ميغاوات، وفي هذا الإطار تمت عديد الإنجازات منها على سبيل المثال محطة غنوش التي تم إنجازها بطاقة إضافية بـ 425 ميغاوات، كما تم إنجاز محطتي سوسة " د " و " س " وهما في طور التجربة لترتفع طاقة إنتاجها إلى 800 ميغاوات، كما أن هناك طاقة لإنتاج الكهرباء بالرياح في متلين ولاية بنزرت بـ 190 ميغاوات وذلك لتفادي انقطاع الكهرباء.

وأكد السيد الوزير على أهمية هذا المشروع في الرفع من طاقة إنتاج الشركة التونسية للكهرباء والغاز، إذ بإنجاز هذه المحطة سنمر من طاقة إنتاج تقدر بـ 4700 ميغاوات إلى حدود 5170 ميغاوات، وبيّن أن الطاقة المستعملة لتشغيل هذه المحطة هي الغاز الطبيعي مع إمكانية استعمال الفيول، وتقدر تكلفة هذا المشروع بـ 762 مليون دينار.

وتقدّم النواب بجملة من التساؤلات والاستيضاحات تمحورت أساسا حول النقاط التالية:

- أسباب عدم إرفاق مشاريع القوانين بالاتفاقيات والبرامج ودراسات الجدوى مع التشديد على أن تكون باللغة العربية تماشيا مع ما نص عليه الدستور.
- هل تمّ استعمال وسائل التغطية من مخاطر الصرف رغم الشروط الميسّرة للقرض؟
- طلب توضيح المصاريف المختلفة والمقدرة إجماليا بـــ 56 مليون دينار،
- الأسباب الكامنة وراء ارتفاع المطالب المقدمة من الشركة التونسية للكهرباء والغاز للتمتع بضمان الدولة قصد الاقتراض من الأسواق الخارجية، حيث أن المبلغ الجملي للمطالب المقدمة من المؤسسات العمومية للتمتع بهذه الآلية خلال قانون المالية لسنة 2015 يقدّر بـــ 6000 مليون دينار نصفها متأتي من الشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- مآل التدقيق المبرمج إنجازه على الشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- ما هي نوعية التكنولوجيا المستعملة في هذه المحطة؟
- هل هنالك شروط ضمنية تدفع تونس للاقتصار على التعاقد مع الشركات اليابانية لانجاز المحطة؟
- أسباب عدم التركيز على استغلال مختلف الفرص المتاحة من الطاقة الكهرومائية في تونس وما هي الآفاق المستقبلية في هذا المجال؟
- لماذا لا يتم إنتاج الطاقة الكهرومائية من نقل الماء عبر الأنابيب باستعمال مولدات كهربائية وبالتعاون بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
- هل تم إعداد إستراتجية مستقبلية للطاقة.

وفي ردّه، وضّح السيد الوزير أنه تمّ سابقا اعتماد آليات التغطية من مخاطر الصّرف ولكن لم تكن النتائج إيجابية، وهذا لا يمنع من إعادة التجربة في المستقبل.

وبخصوص استغلال الطاقة الكهرومائية، وضّح أن هناك تعاون بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وقد تمكنت تونس من تحسين طاقة الاستغلال في هذا المجال.

أما بالنسبة لاستغلال الطاقة الكهرومائية الناتجة عن نقل المياه عبر الأنابيب، فإنه لا يمكن الاستثمار في هذا المجال إلا بتوفر عناصر الربح والمردودية والإنتاجية.

ومن جهة أخرى، أفاد الوزير أن الحكومة بصدد إعداد إستراتجية مستقبلية للطاقة بمشاركة مختلف المتدخلين في القطاع.

ووعد السيد الوزير أن يتمّ مستقبلا إرفاق مشاريع القوانين بكل الوثائق اللازمة لدراستها.

وخلال مداخلته، وضّح السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن البند المتعلق بالمصاريف المختلفة هو من العناصر القارة في تكلفة المشاريع وهو عادة ما يناهز 9 % من الكلفة الإجمالية للمشروع ويتعلق أساسا بالإدارة والتصرّف في المشروع إلى جانب جلب الاحتياجات الضرورية من الطاقة والماء.

وبالنسبة لمديونية الشركة فهي تقدر بـــ 4500 م.د، تم تخصيصها لتمويل استثمارات الشركة.

أما بخصوص المستحقات غير المستخلصة لدى الحرفاء، بيّن أنها تضاعفت بعد الثورة لتبلغ إلى غاية سنة 2014 قرابة 636 م.د متأتية بنسبة 60 % من حرفاء عاديين و40 % من القطاع العمومي، علما وأن الشركات العمومية تمر بصعوبات مالية، إضافة إلى وجود عدّة تجاوزات في مجال الاستهلاك.

كما وضّح أن الديون غير المستخلصة كانت تقدر قبل الثورة بـ 170 مليون دينار، وهناك جهود لاسترجاع 400 مليون دينار للرجوع إلى مستوى سنة 2010، وللتقليص من هذا الحجم تعمل الشركة حاليا على التكثيف من الحملات التحسيسية والتوعوية في الغرض.

وبخصوص كيفية تعامل الشركة مستقبلا مع تزايد استهلاك الطاقة، أوضح أنه في صورة عدم رسم إستراتجية للتحكم في الطاقة، فإنه يُستوجب على الشركة إنجاز محطة لإنتاج الكهرباء كل سنتين.

أما بالنسبة للتخفيض من كلفة إنتاج الكهرباء، أفاد السيد الرئيس المدير العام أن الخيارات المستقبلية تتمثل في إنجاز محطات يتم تشغيلها عبر البخار أو عبر تكنولوجيات مقتصدة في استهلاك الغاز الطبيعي.

وعن وجود شروط ضمنية للقرض تتعلق بإنجاز المشروع، أكد أن دولة اليابان لم تشترط إنجاز المحطة من طرف مؤسسات يابانية ولكن لها الحق في الدخول في المناقصة إلى جانب بقية الشركات العالمية.

ثالثا ـ توصيات اللجنة:

تقدمت لجنة المالية والتخطيط والتنمية إلى الحكومة بالتوصيات التالية:

- التشديد على استعمال وسائل التغطية من مخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات سعر صرف اليان رغم الشروط الميسّرة للقرض،
- ضرورة مدّ اللجنة مستقبلا بجميع المعطيات الضرورية من اتفاقيات وبرامج ودراسات جدوى مع التأكيد على أن تكون باللغة العربية تماشيا مع ما نص عليه الدستور،

- العمل على الاستغلال الأفضل للإمكانيات المتاحة قصد إنتاج الطاقة الكهرومائية،
- التعجيل بإنجاز محطات توليد الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة.

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين بعد تغيير عبارة " المصادقة " بـــ " الموافقة " في عنوان المشروع ونص الفصل تطابقا مع أحكام الفصل 67 من الدستور.

رئيـــس اللجنـــة
منجي الرحوي

المقررة
ألفة السكري الشريف

2014/67 عدد

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان بخصوص تمويل مشروع إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة برادس " ج " وضمان القرض بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والشركة التونسية للكهرباء والغاز

<u>فصـل وحيـد</u>:

تمّت الموافقة على تبادل مذكرات بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان بخصوص تمويل مشروع إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة برادس " ج " المبرم بتونس في 30 جوان 2014، وضمان القرض بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والشركة التونسية للكهرباء والغاز، المبرم في 17 جويلية 2014، والملحقين بهذا القانون.